

من الفضائل لشركه لانه كان مبرزاً لها وكان عمله بالعبادة ثلثاً فديكون
الصحيح الذي في نفسه مباحاً ثم بانضمام الغيبة الصلوة يصير غيرها لغيره وكان
للبني عليه السلام في هذه الملاحظة تصديقاً وهو امتحان رسول الله
اصحابه في اساس الدين ومعناه جدهم وجهدهم اي سئوا وانه ثم ثمة اليقين
والمباين في الجماعة وكان الخرج في الطاعات فيكون هذا المباح في حقه وهذا
الغريزة من باب الاول على ان النبي عليه السلام مع كونه مبرزاً وقد اتفق لها
غير الافضل من المباح لعلها فان قبل الامتعات العائري عن قصد الصبح
عبث لانه استغال بالانافية منه وترك العبث واجب لان العبث حرام
بالنقص وترك الحرام واجب لا سيما في الصلوة فلنانه لا يكون كالمعتاد
على اللذات المرغوبة فيخرج من ان يكون عبثاً لانه ترك مع ذلك مستحب
للصلوة في اجل الخشوع وتعظيمة الفهم عند غلبت التشاوب اي يدفع
او لا يقدر الامكان ببعض الغيبة الكالسفلي فاذا جري بضع يده اليسرى على
الفم فيكون كفه نحو القبلة وترك اليمنى كانه لا يطعمه تارك السنة لا يصح
عماد بالكلية لما في وي اوجهه براد تشاوب احد في الصلوة فيلضع
يده

بوه على فمه من شرح الخرجي والتشاوب تفاعل من التشاوب وهو فتر من العباس بن في
بشرها فاه والهمزة فيه هو التواضع والاولو غلط كذا في المغرب ذكره في شرح التفتك بحلة
في تعظيمة الفهم عنده على كان من الشيطان في حديث فلان ابومع المصلي بن بديل
بانه فلو لم يغطوه في وقت تحلل في اداء الاركان ويوقع الفتوى في تحضوع
فيكون التعظيم مطروحة له ولا يحس نفسه ورفع التعالم استطاع وعدم
لا استطاعة على دفعه ان يكون دفعه خارجاً عن اختياره وعناه مستهدى
بانها القارة على ثلث ايات والوقت يجتهد للفقير ومطلق الامام قدرا الطاعة
القوم فان قيل الزيادة على الثلث لو كان مستحب لما وقع عن الموضع للذة
وقد عده ثلثاً لا تسلم انها قبل وجودها بتحققها كانت فوضايل كانت
تفلا المظهرين في وفاة الامتياز بها لانه انقلب فوضايل وجودها لانه
لها تحت مطلق الامر بتحويل في القراءة وهو التالف في القراءة مع تفصيل
لكل من بعضها من بعض بما عاشره التجريد لانه من قوله ثم لم يزل اذا
كان محي لا يراه او ذلك ان الفرج ما يجهه اسما على السواء ومزيل في قوله
فموظ من غير سرعة والقراءة المتفق على ان يزلها على ان يزل وهو
نضا